
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الثّروات المنجميّة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط :

توزيعها الجغرافيّ وطرق استغلالها والصّراع السّياسيّ حولها

(من خلال المتون النّصيّة المكتوبة)

د. إبراهيم القادري بوتشيش*

تقديم

إذا كان النّصّ الأثريّ يلقي بعض الأضواء حول الثّروات المنجميّة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط بفضل المخلّفات الأثريّة واللّقى الّتي تسمح بالإجابة عن العديد من الأسئلة ونقط الاستفهام، فإن المتون النّصيّة المكتوبة تسعف بدورها في إنارة بعض الزّوايا المعتّمة من الموضوع، فتتكامل مع النّصّ الأثريّ، ممّا يعكس أهمّيتها كأداة من أدوات البّحث، رغم ما يشوبها من هنات وعجز في عمليّات الدّقة والتّحري. ومع ذلك سنستغلّها في هذه الورقة الّتي أعتبرها - للأمانة العلميّة - تطويرا وإثراء لبحث كان قد أنجزه أحد الباحثين الّذين فقدتهم ساحة البحث التّاريخيّ[1]. وتنطلق هذه الورقة من طرح ثلاثة أسئلة مركزيّة وهي:

1- هل يمكن تحديد خريطة منجميّة بالمغرب خلال العصر الوسيط اعتمادا على النّصوص المكتوبة فحسب؟

2- ما هي حدود مساحة النّصوص المكتوبة في الوقوف على ملكيّة الثّروات المنجميّة؟ وهل تفصح بما فيه الكفاية عن طرق التّصرف فيها واستغلالها؟

3- هل تسمح مقولة السّيطرة على " الطّريق المنجميّة " كما حدّدتها النّصوص المكتوبة أن تفسر الصّراعات السّياسيّة وتأسيس وسقوط الدّول ببلاد المغرب في العصر الوسيط، فنتجاوز بها مفاهيم العصبيّة والدّعوة؟

---

* جامعة مولاي إسماعيل بمكناس – المغرب

[1] يتعلق الأمر بأطروحة الدّكتوراه الّتي كان قد أنجزها الباحث القدير والصّديق الكبير الحسين بولقطيب رحمه الله في موضوع : ((**الدّولة الموحديّة ومجال المغرب الأقصى**)) ، قسمان (مرقونة على الكمبيوتر)، الموسم الجامعي، 1998-1999. وقد كنت آنذاك رئيسا للجنة مناقشة أطروحته، وأعجبت بالطّرح الّذي تناوله بخصوص موضوع المناجم، فارتأيت تبنّي هذا الموضوع وإثارته في هذا الملتقى تكريما لروحه.

لنبدأ بحقيقة مرتبطة بالموضوع، لم يجرأ أحد من الباحثين على معارضتها، وهي أن بلاد المغرب خلال العصر الوسيط تميّزت بغنى ثرواتها وتنوّعها، ممّا جعلها محل أطماع القوى الاستعمارية منذ التّاريخ القديم. ولم تكن الثّروات المعدنيّة إلّا وجها من الوجوه المتعدّدة الّتي تعكس ثراءها وغناها الطّبيعيّ حتّى أن صادراتها المعدنيّة أضحت محل طلب من طرف عدد من البلدان والمناطق النّائيّة، سواء من بلاد السّودان أو من بلدان أوروبا المتوسّطيّة. وقد أسهبت دراسات كل من Rosenberger[1] وMoret[2] وDespujols[3] وColin[4] وغيرهم في إضاءة بعض جوانب الموضوع، لذلك فإن هذا المقال لن يزعم تجاوز المادة التّاريخيّة المعروفة في المصادر المكتوبة، لكنّنا سنضيف إليها بعض ما ورد في كتب النّوازل من أحكام حول ملكيّة المناجم المعدنيّة، وطرح بعض الإشكاليّات البحثيّة كربط مراكز وجود المعادن بالتّحولات السّياسيّة، خاصّة من حيث اعتماد بعض الدّول الوسيطيّة في بناء كيانها على السّيطرة على المناطق المنجميّة، وهي تفسيرات نعتقد أنّها تعطي أبعادا جديدة لا للبحث في تاريخ المعادن والمناجم ببلاد المغرب فحسب، بل تشكل مقاربة أساسيّة في التّحليل التّاريخيّ وربط الأحداث السّياسيّة لهذه المنطقة ببعدها الاقتصاديّ[5].

وإذا كان الباحث لا يجد ضالته في الإسطوغرافيا الوسيطيّ بسبب عدم اهتمامها بالمنتوجات الاقتصاديّة الّتي توجد على سطح الأرض، فكيف يمكن له أن يظفر بنصوص تهمّ المناجم الّتي هي باطن الأرض؟ مع ذلك ثمّة إشارات متفرّقة في بعض النّصوص الواردة في كتب الجغرافيا والرّحلات، وإن كانت نصوصا مقتضبة ومكرورة في بعض الأحيان. كما أنّ هذه المصادر لم تول عنايتها لذكر طرق استغلال المعادن، ولم تحدّد بدّقة أماكن وجودها، بل أحيانا نجد اختلافا بيّنا بين الجغرافيّين، وأحيانا أخرى تتناقض أقوال الجغرافيّ نفسه، ومع ذلك سنحاول إعادة ترتيب النّصوص الواردة حول المناجم وتحقيق أماكن وجودها، قبل أن نشرع في تفسير دورها في أحداث التّاريخ السّياسيّ لبلاد المغرب خلال العصر الوسيط .

---

[1] R. ROSENBERGER, 1970, «Tamadult, cité minière et caravanière présaharienne», *Hesperis Tamuda*, Vol. XI, Fasc. unique.

[2] L. MORET, 1930, « Les ressources minérales et les mines du Maroc français», *Revue de la géographie alpine*, Vol. XVIII, n° 18, pp. 261-302.

[3] P. DESPUJOLS, 1922, *Historiques des recherches minières dés origines à 1930*, Rabat.

[4] G. COLIN, 1936, «Les mines marocaines et les marocains», *Bulletin économique du Maroc*, Vol. III, n° 13, Juillet.

[5] هي نفس الإشكاليّات الّتي طرحها المرحوم الحسين بولقطيب ودعا إلى فحص مدى صحّتها. انظر: بولقطيب (الحسين)، **المرجع السّابق**، قسم 2، ص 358.

أوّلا- الخريطة المعدنيّة ببلاد المغرب

من الصّعوبة بمكان ضبط خريطة معدنيّة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط انطلاقا من النّصوص المكتوبة بسبب معطيّات سلبيّة يمكن حصرها فيما يلي:

1- لم تتم تغطية مواقع المناجم المعدنيّة بشكل كامل في المصادر المكتوبة ، فكلّ ما ورد عبارة عن نصوص مقتضبة لا تسمح بتكوين صورة شموليّة وكاملة عن الخريطة المعدنيّة ببلاد المغرب.

2- تضارب المعلومات الواردة في هذا المصدر أو ذاك ، ممّا يجعل النّسق العامّ للخريطة المعدنيّة يتخلّله أحيانا التّناقض والخلط والاختلال.

3- عدم وضوح مواقع بعض المراكز المنجميّة بسبب انعدام الدّقة في توطينها من قبل المصادر الوسيطيّة المكتوبة الّتي تستعمل أحيانا مصطلحات غامضة لتحديدها مثل ((مرحلة)) و((مسيرة يوم))، وغير ذلك من التّعبيرات الخاصّة بالمسافات والّتي لم يحسم فيها البحث التّاريخي بعد.

4- التّغيّر المتواصل للأسماء الطّوبونيميّة ، فاسم منطقة أو مكان قد يتغيّر حسب المؤلّفين وحسب العصور ، ليس فقط في الحروف ، بل أحيانا في الاسم بالكامل[1].

رغم هذه الهنات الّتي تشوب المصادر المكتوبة ، سنحاول إعادة ترتيب النّصوص الواردة حول الثروات المنجميّة ومحاولة تحقيق مواقعها.

1- مناجم الذّهب

تتحدث النّصوص الجغرافيّة عن وجود معدن الذّهب بموقعين بالمغرب الأقصى وهما تازة وسجلماسة. فعن الموقع الأوّل يشير البكري إلى جبل في ضواحي مدينة تازة يشتمل على معدن ذهب وصفه بأنّه ((أعتق الذّهب وأجوده))[2]. أمّا الموقع الثّاني فقد تعرّض لذكره الجغرافيّ المقدسيّ ، وفيه إشارة واضحة إلى وجود كمّيات كبيرة من الذّهب في ضواحي مدينة سجلماسة [3]. بيد أن Colin شكك في نصّ المقدسيّ ، مستبعدا وجود أيّ منجم للذّهب في هذه المنطقة [4]. وفي

---

[1] بولقطيب (الحسين) ، **المرجع السّابق** ، قسم 2 ، ص 358.
[2] البكري ، **المغرب في ذكر بلاد افريقيّة والمغرب** ، باريس 1965 ، ص 118.
[3] المقدسي ، **أحسن التّقاسيم** ، ط 3 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1991 ، ص 231.
[4] G. COLIN, 1936, op. cit, p. 197.

الاتّجاه المعاكس دافع Rosenberger عن فكرة وجود هذا المنجم ، مرجّحا أن المنجم المعروف ببولمعدن الواقع شرق أوكنات هو المقصود في نصّ المقدسيّ [1].

ونحن نميل إلى تأكيد الرّأي الثّاني ، لأنّ البكري وهو جغرافيّ ملمّ بالمعلومات الّتي أخذها من مستندات خزانة الخليفة الأندلسيّ الحكم المستنصر ، يذكر أن الذّهب عند أهل سجلماسة ((جزاف بلا وزن ، والكراث يتبايعونه وزنا لا عددا))[2]. ورغم ما يميّز هذا النّصّ من طابع المبالغة ، فإنّه يعكس على الأقلّ وجود الذّهب في هذه المدينة بكمّيات وافرة. ويؤكد صاحب الاستبصار هذه المعلومة مضيفا إليها فكرة اشتغال اليهود في مناجم ذهب سجلماسة ، وموضّحا أنّ ما جعلهم متمسّكين بالإقامة بهذه المدينة ((كونها بابا لمعدنه))[3].

كما أنّ صراع الدّول الوسيطيّة حول المدينة المذكورة يفسر بوجود هذا المعدن النّفيس فيها. لكن إذا تأملنا خريطة توزيع مناجم الذّهب بصفة عامة و مقارنته بذهب السّودان ، أمكن الحكم بقلّتها ، وأن بلاد المغرب لم تكن غنيّة بمناجم الذّهب ، وهو ما يفسّر حرصها على إقامة علاقات وطيدة مع السّودان الغربيّ الّذي كان منبع الذّهب الأوّل دون منازع.

2- مناجم الفضّة

على عكس الذّهب ، كانت بلاد المغرب غنيّة بمعدن الفضّة ، وهو ما تؤكده نصوص الجغرافيّين والرّحالة الّذين زاروها وسجّلوا ما شاهدوه من ثرواتها المعدنيّة ، واستخدموا في سياق حديثهم عن معدن الفضّة تعبير ((غزارة المادة)) كمؤشر على كثرة إنتاجها. فابن الفقيه[4] والمسعودي[5] وهما من خيرة جغرافيّي القرن الثّالث الهجري / التّاسع الميلادي ، يشيران إلى وجود معدن للفضّة بمدينة درعة الواقعة جنوب المغرب ، والّتي كانت آنذاك تحت حكم دولة بني مدرار ، وهو ما أجمع عليه جغرافيون آخرون في القرن اللّاحق من أمثال ابن خرداذبة[6]

---

[1] G. COLIN, 1970, *Les vielles exploitations minières et les centres métallurgiques au Maroc, essai de carte Historique*, (1e partie), R.G M – No 17, p. 86.

انظر أيضا : بولقطيب (الحسين) ، **المرجع السّابق** ، ص 343.

[2] البكري ، **المصدر السّابق** ، ص 151.

[3] مجهول ، **كتاب الاستبصار** ، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد ، دار النّشر المغربيّة ، الدّار البيضاء 1985 ، ص 202

[4] أبو الفداء ، **مختصر كتاب البلدان** ، طبعة ليدن ، ص 80.

[5] المسعودي ، **مروج الذّهب** ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ،ط. 4 ، مطبعة السّعادة ، مصر 1964 ، ج 1 ، ص 164.

[6] البكري ، **المسالك والممالك** ، طبعة ليدن 1889 ، ص 88.

والمقدسيّ[1]. والرّاجح أنّ تنافس الدّول الوسيطيّة في الاستيلاء على درعة يفسر كذلك أهمّية هذه الثّروة المعدنيّة بهذا المنطقة.

فضلا عن درعة، وجد منجم آخر للفضّة في موقع تازرارت الواقع في الطّريق الواصلة بين درعة نفسها وبلاد السّودان[2]. وقد وصفه البكري بكثرة الإنتاج بقوله أن ((فيه معدن فضّة قديم غزير المادة))[3].وفي موضع آخر يشير البكري[4] ومن نقل عنه كالحميري[5] إلى وجود منجم فضّة آخر بتامدلت الّتي أسّسها الأمير الإدريسيّ عبد الله بن إدريس بن إدريس، ويصفه بأنّه ((كثير المادة)). وممّا يعزز القول بأن إنتاج معدن الفضّة في هذه المنطقة كان بكمّيات كبيرة أن إحدى الرّوايات الّتي احتفظت بها الذّاكرة الشّعبيّة تحكي أن أحد رجال هذه المدينة وضع لفرسه صفائح من فضّة مثبتة بمسامر من ذهب رغم ما توحي به الرّواية من مبالغة. ومن المحتمل أن تكون هذه المدينة قد تحوّلت إلى مركز لسكّ العملة الفضّية بفضل هذا المنجم[6].

ومن المراكز الّتي اشتهرت أيضا بتوفّرها على مناجم الفضّة، يرد عند المراكشي[7] والقزويني[8] ذكر مدينة صغيرة تدعى زجندر، كان سكّانها من العمّال الّذين يشتغلون في استخراج الفضّة. ويشير نفس المؤرّخ إلى حصن يدعى وركنّاس على بعد ثلاثة مراحل من مدينة مكناس يوجد به معدن فضّة أيضا. ويستشف من كلامه أن مادة هذا المنجم لم تكن بنفس الجودة الّتي تتميز بها فضّة زجندر[9].

ورغم أنّ الحسن الوزّان عاش في بداية العصور الحديثة (القرن10 هـ/ 16 م)، فإنه لمّح إلى وجود معدن فضّة قديم في جبل إيلالن لا نستطيع معرفة بداية استغلاله، لكنّه على كل حال

---

[1] المقدسي، **المصدر السّابق**، ص 231.
[2] **نفس المصدر والصّفحة**.
[3] البكري، **المصدر السّابق**، ص 161.
[4] **المصدر نفسه**، ص 163.
[5] الحميري، **الرّوض المعطار**، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت 1975، ص 128.
[6] R. ROSENBERGER, 1970, op. cit, p. 122.
[7] المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق سعيد العريان ومحمّد العربي العلميّ، ط 7، دار الكتّاب، البيضاء 1978، ص 509. وأشار إليه صاحب الاستبصار باسم معدن عوام، ص 185.
[8] القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص 199.
[9] **المصدر نفسه**، ص 510.

استمرّ حتّى القرن 16م[1]. ويبدو من خلال حديثه عن عادات نساء دكالة أنّهنّ كنّ يتنافسن في استعمال الحلي بالفضّة، وأن هذه المنطقة كانت تنتج أيضا هذا المعدن النّفيس [2].

بيد أن أشهر منجم للفضّة ببلاد المغرب دون منازع هو منجم جبل عوام بمنطقة فازاز[3]. وقد أسهب الباحثون وفي طليعتهم Rosenberger في دراسة هذا الموقع المنجميّ، ممّا يعفينا عن الإطالة وذكر التفاصيل؛ ونكتفي بالقول أنه يعد من أضخم مناجم الفضة في بلاد المغرب، ينهض حجّة على ذلك كمّية الإنتاج الكبيرة الّتي ينتجها سنويّا. فبعد إنجاز مقارنة بين إنتاج هذا المنجم خلال الفترة المعاصرة والعصر الوسيط مع مراعاة الفوارق التقنيّة بين المرحلتين، توصل المنقّبون إلى أنّ منجم عوام كان ينتج 6300 كلغ من الفضّة.

ويشير ابن سعيد [4] أيضا إلى منجم فضّة آخر في جنوبي جبل درن، يبدو أنه كان بنفس القدر من الأهمّية بدليل قوله: ((وفي تلك الجهة – فازاز – معدن للفضّة وأخوه معدن رقيد في جنوبي درن)). ولعلّ لفظ " أخوه " يوحي بتشابه الموقعين المعدنيّين، وهو اجتهاد لا يكتسب قيمته إلّا إذا أكدّته الأبحاث الأثريّة.

يتضّح من خلال النّصوص السّالفة الذّكر أن بلاد المغرب وخاصّة المغرب الأقصى كان غنيّا بمعدن الفضّة، وذلك من خلال انتشار مواقع متعدّدة في خريطتها، وهو ما يفسّر انتشار العملة الفضّيّة بهذه المنطقة.

3- مناجم الحديد

يعدّ انتشار حرفة الحدادة في بلاد المغرب كحرفة تراثيّة يتوارثها الخلف عن السّلف مؤشرا على وجود مناجم الحديد بها، وهي فرضيّة تؤكدها مصادر العصر الوسيط. ففي بجاية يكثر معدن الحديد، ويفهم من خلال صيغة النّصّ الّذي ورد عند الإدريسي في سياق حديثه عن وجود معدن الحديد بهذه المدينة أنّها كانت تضم عدّة مناجم بدليل قوله في صيغة الجمع: ((وبها معادن الحديد الطيّب)) [5]، ممّا ينهض حجّة على تعدّد المناجم وجودتها. نفس الجودة والتّعدد سجلها

---

[1] الوزّان، وصف إفريقيا، التّرجمة العربيّة لمحمّد حجي ومُحمّد الأخضر، الرّباط 1980، ج 1، ص 96.
[2] المصدر نفسه، ص 120.
[3] ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربيّ، منشورات المكتب التجاريّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت 1970، ص 141.
[4] المصدر نفسه.
[5] الإدريسي، المغرب العربيّ، من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق حاج صادق، 1983، ص 116.

الإدريسي[1] أيضا عند ذكره لمعدن الحديد المتوفّر في مدينة بونة بإفريقيّة حيث ذكر في صيغة الجمع أيضا أن بها ((معادن حديد جيد)).

وفي المغرب الأقصى، يمكن اعتمادا على نصوص المراكشي[2] أنّ نحدد موقعين لمناجم الحديد: أوّلهما يوجد في منطقة تمسمان على السّاحل البحريّ الواقع بين سبتة ووهران. وقد يكون هو نفس المنجم الّذي تحدّث عنه الحسن الوزّان[3] ووصفه بغزارة الإنتاج، موضّحا أنّه يقع بالقرب من مليلية شمال المغرب الأقصى، مضيفا إليه منجما آخر بجبل بني سعيد[4] والجبال المجاورة لقرية أمجاو[5]، وفي نعته لهذه القرية بالقديمة ما يوحي بأن استغلال الحديد فيها كان قديما كما سنوضح فيما بعد.

أمّا الموقع الثّاني فيوجد فيما بين سلا ومرّاكش في منطقة قريبة من السّاحل أيضا ويعرف باسم ابسنتار. ويبدو أن هذا الموقع كان معزولا عن الطّريق الّذي تسلكه القوافل التّجاريّة إذ لم يكن يقصده إلّا من يرغب في التّزوّد بمادة الحديد[6]، بمعنى أن هذا المنجم لم يكن يقع في شبكة الخطوط التّجاريّة.

وقريبا من مدينة مكناسة على بعد مسيرة يوم واحد وجد أيضا منجم حديد في موضع يسمّى دشرمكول[7]، بينما توافر منجم آخر للحديد في منطقة جزولة بالجنوب المغربيّ[8]. ومن المناجم الحديديّة الّتي تمّ اكتشافها في العصر الوسيط، وفي عهد الموحدين بالذّات منجم بقرية زكندر جنوب المغرب[9].

وبالمثل وجدت مناجم أخرى للحديد بجبل دسميرة على الطّريق الرّابط بين تامدولت وأوداغست[10]. والرّاجح أن مدينة أغمات جنوب المغرب الأقصى كانت مدينة منتجة للحديد بدليل

---

[1] الإدريسي، المصدرالسّابق، ص 154.
[2] المرّاكشي، المصدر السّابق، ص 509.
[3] الوزّان، المصدر السابق، ص 265.
[4] المصدر نفسه، ص 268.
[5] المصدر نفسه، ص 267.
[6] المرّاكشي، المصدر نفسه، ص 510.
[7] المصدر نفسه، ص 89.
[8] الحميري، المصدر السّابق، ص 330.
[9] العبّاس بن إبراهيم، **الإعلام بمن حلّ بمرّاكش وأغمات من الأعلام**، تحقيق عبد الوهّاب بن منصور، الرّباط 1976، ج 8، ص 232 — بولقطيب (الحسين)، **المرجع السّابق**، ص.345.
[10] G. COLIN, 1970, op. cit, p. 196.

قول الإدريسي أن أهلها من مياسير التّجار الّذين يدخلون إلى بلاد السّودان ب ((آلات الحديد المصنوع)) [1].

ومن غير المستبعد أيضا أن تكون مدينة تيدسي وهي مدينة في السّوس على بعد 30 ميلا شرق تارودانت تنتج الحديد ، وهو ما يستشف من خلال انتشار حرفة الحدادة بها لدى اليهود [2]. وفي مدينة صغيرة من مدن منطقة تامسنا تدعى أدندون ، يمرّ واد يقال أنّ فيه مناجم ((كان يستخرج فيها الحديد بكثرة)) ، ويظهر أثر الحديد بها في طعم الماء الّذي يجري في الوادي [3].

وباستغلال الطوبونيميا يتضح أن أسماء بعض الأماكن ترمز إلى وجود مناجم الحديد. فعند الإدريسي [4] وصاحب الاستبصار [5] يرد اسم جبل الحديد الّذي يوحي بوجود كمّيات كبيرة من الحديد من هذا الجبل وإن كان المصدران لا يشيران إلى ذلك. كما أن إطلاق اسم "باب الحديد" على أحد أبواب فاس [6] ، جعل أحد الباحثين [7] يستنتج أهمّية هذا المعدن بتلك المدينة ، وإن كان هذا الرّأي في حاجة إلى سند لأنّ المصادر لا تؤكده من جهة ، ومن جهة ثانية قد يكون هذا الاسم تحريفا لمصطلح باب الجديد ، وربما كان هذا الإيحاء وراء حديث Rosenbrger [8] عن ((طريق الحديد)) الّذي يربط فاس بمنجم عوام وجبال فازاز.

4- مناجم النّحاس

من خلال تصّفح نصوص الأدب الجغرافيّ والتّاريخيّ ، يتّضح أن بلاد المغرب كانت تحوي عددا لا يستهان به من معدن النّحاس الّذي اتّسم بالجودة واختلاف ألوانه بين الأصفر والأحمر والأبيض.

وقد كانت مدينة داي (بني ملال الحاليّة) أهم مركز معدنيّ لإنتاج النّحاس بدليل قول الإدريسي أنّها: ((مدينة النّحاس الخالص الّذي لا يعدله غيره من النّحاس بمشارق الأرض

---

[1] الإدريسي ، **المصدر السّابق** ، ص 83.
[2] الوزّان، **المصدر السّابق** ، ج 1 ، ص 95.
[3] الوزّان، **المصدر نفسه** ، ص 158.
[4] الإدريسي ، **المصدر نفسه** ، ص 92.
[5] **الاستبصار** ، ص 213.
[6] ابن أبي زرع ، **الأنيس المطرب بروض القرطاس** ، تحقيق عبد الوهّاب بن منصور ، دار المنصور للطّباعة والورّاقة ، الرّباط 1973 ، ص 40.
[7] بولقطيب (الحسين) ، **المرجع السّابق** ، ص 351.
[8] R. ROSENBERGER, 1964, « Autour d'une grande mine d'argent au moyen âge, le jbel Aouam », *Hesperis*, Vol. I, fasc. unique, pp. 76-77.

ومغاربها))[1] ، ممّا يسمح للباحث بالاستنتاج أن نحاس هذه المنطقة كان يتميّز بالجودة. كما كان يتميّز بلونه الأبيض وبقابليته للاندماج مع معادن أخرى خاصّة الفضّة ، وإذا تمّ طرقه فإنّه لا يتشرح كما تتشرح الأنواع الأخرى من النّحاس.

ويشير عبد الواحد المرّاكشيّ[2] إلى وجود معدن للنّحاس بمنطقة سوس عامّة دون أن يحدّد موقعا بعينه ، بينما يدقّق البكري في تصنيفه لمواقع مناجم النّحاس بإشارته إلى مدينة إيجلي الّتي كان يستخرج منها النّحاس المسبوك ، ومنها يتمّ تصديره إلى بلاد السّودان[3]. كما يسجل في موضع آخر وجود منجم للنّحاس بمنطقة تنودادن[4] وآخر في منطقة تسمّى تيحمامين[5] ، ناهيك عن مواقع أخرى بجبال كتّامة الّتي كانت خزانا لمعدن النّحاس[6]. ولا نعدم من النّصوص ما يكشف أنّ مدينة أودغست كانت بدورها مركزا لإنتاج النّحاس الأحمر والملوّن ، حيث اعتاد أهلها على حمل كمّيات كبيرة منه نحو بلاد السّودان[7]. وشكلت بلاد جزولة أيضا منطقة منجميّة متخصّصة في إنتاج النّحاس إلى جانب الحديد ، وكان سكّانها يصنعون عددا من الأدوات المعدنيّة النّحاسيّة ، ويتجهّزون بها نحو البلدان المختلفة مقابل استيراد الثّياب والتّوابل والخيول[8].

5- معادن أخرى

إلى جانب هذه الثّروات المعدنية الّتي كانت تزخر بها المناجم في بلاد المغرب ، توافرت معادن أخرى من صنف المعادن النّفيسة مثل الرّخام في قرطاجنة. ومن الرّاجح أن استخراج الرّخام من خرائب قرطاجنَة استمر متوارثا منذ التّاريخ القديم ، بدليل أن سكّانها الّذين عاشوا في العصر الوسيط ، كانوا يستخرجون من بقايا أصول بنيانها ألواحا من الرّخام يبلغ طولها 24 شبرا وعرضها 7 أشبار أو أكثر. وكان هذا الرّخام يصدر إلى معظم أقطار العالم ، إلى حدّ أصبح من المسائل الشاذّة أن يعود مركب من المراكب الوافدة على قرطاجنة دون أن يحمل معه كمّيات من الرّخام[9]. وقد تميّز رخام قرطاجنة القديم بالجودة.

---

[1] الإدريسي ، المصدر السّابق ، ص 93.
[2] المرّاكشي ، المصدر السّابق ، ص 510.
[3] البكري ، المصدر السّابق ، ص 162- الاستبصار ، ص 212.
[4] البكري ، المصدر نفسه ، ص 156.
[5] المصدر نفسه ، ص 152.
[6] المصدر نفسه ، ص 83
[7] المصدر نفسه ، ص 159.
[8] الوزان ، المصدرالسّابق ، ج 1 ، ص 114.
[9] الإدريسي ، المصدر نفسه ، ص 150.

وعلى غرار الرّخام والمرمر، وجدت كمّيات من معدن الياقوت بجبل هزرجة بالقرب من هسكورة، وهو ياقوت متنوّع الأشكال يتكوّن فوق حجارة توجد بذاك الجبل، ويتميّز بجودته الفائقة [1].

وكان المرجان وهو معدن بحريّ يستخرج من بعض المدن السّاحلية كمرسى الخزر ومدينة سبتة[2]. ويمكن أيضا ذكر معدن الكبريت الّذي وجد بالقرب من حصن يدعى طلمينة فيما بين برقة وطرابلس[3]، لكنّنا لا نعرف تفاصيل عن كيفيّة إنتاجه أو استغلاله، ناهيك عن معدن الإثمد الّذي وجد بمواضع مختلفة بناحية ملوية بالقرب من منطقة ميسور[4]، ومعدن التوتيا بسوس الّذي كان يستعمل في تغيير لون النّحاس الأحمر ليصير أصفرا[5].

ثانيا : مسألة ملكيّة المناجم وطرق استغلالها

لمن كانت تؤول ملكيّة الثّروات المنجميّة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط؟ ومتى بدأ استخراجها من باطن الأرض؟ وكيف كان يتمّ استغلالها وتدبيرها؟

لا تقدم النّصوص المكتوبة إجابات شافية حول هذه الأسئلة الملّحة، ولو أن بعض النّصوص النّوازاليّة تلقي بعض الضّوء حول الموضوع.

لقد سعى الفقه الإسلاميّ إلى تقنين مسألة المناجم وكل ما في باطن الأرض، باعتبار أن للإمام حقّ التّصرّف فيها ، فيجوز له إقطاعها إقطاع انتفاع، أو منحها كهبة أو كراؤها، وهي الحالة الّتي وردت في إحدى النّوازل الخاصّة بمعدن الملح حيث نصّت على أن ((الكراء فيها ليس بيعا لملحها فإذا اقطعها الإمام أو من هو قائم مقامه لأحد مدّة من الزّمان، فإنّما أباح له التّصرف فيها كما فعل في المعادن فلا غرر))[6]. وبنفس القدر نظّم الفقه الإسلاميّ مسألة الركاز الّتي من حقّ الإمام استخلاصها من الدّفائن والكنوز الّتي يعثر قد عليها بعض الأشخاص، وتتمثّل في استخلاص الدّولة خمس المعدن من الشّخص الّذي عثر عليه[7]. بيد أن هذه القواعد الشرعيّة لم

---

[1] البكري، **المصدر السّابق**، ص 153.
[2] الإدريسي، **المصدر السّابق**، ص 153.
[3] المراكشي، **المصدر السّابق**، ص 492.
[4] الغساني، **حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار**، تحقيق مُحَمّد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ص 37.
[5] المرّاكشي، **المصدر نفسه**، ص 510.
[6] الونشريسي، **المعيار المعرب**، خرجه مجموعة من الفقهاء بإشراف مُحَمّد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة – الرّباط، دار الغرب الإسلاميّ – بيروت 1981، ج 8، ص 293.
[7] الماوردي، **الأحكام السّلطانيّة**، ص 120.

تطبق أحيانا بسبب الفتن والقلاقل، والتّغيرات المذهبيّة والعواصف السّياسيّة الّتي عرفتها بلاد المغرب، واستيلاء دولة جديدة على مقاليد الحكم، فأصبح منطق القوّة هو القانون السائد في السّيطرة على المناجم المعدنيّة. كما أن الثّورات والفتن الّتي قامت في طول بلاد المغرب وعرضها في بعض الفترات من العصر الوسيط، ارتبطت بدورها بالرّغبة في السّيطرة على المناجم، وهي فكرة طرحها المرحوم الحسين بولقطيب[1]، وسنحاول تحيّينها من خلال بعض النّماذج في المحور الثّالث من هذا البحث.

لا مشاحة أن دول العصر الوسيط الّتي تعاقبت على حكم بلاد المغرب أوّلت عناية فائقة لمسألة المعادن والمناجم باعتبارها ثروة وطنيّة تدرّ مداخيل هامّة على بيت المال، لذلك حرصت على وضع يدها عليها لتصبح في ملكيتها من النّاحية القانونيّة، وحتّى تتمكن من استغلال مادتها الأوليّة لصنع الأسلحة، وتوثيق علاقاتها مع الأسواق الإفريقيّة والسّودانيّة.

بيد أنه من الرّاجح أن ملكيّة الدّولة للمناجم كانت تعرف تقلّصا واضحا إبّان الأزّمات وضعف السّلطة المركزيّة، ليصبح استغلال بعض المناجم المعدنيّة كمنجم الفضّة على سبيل المثال حكرا على القوى الغالبة.[2] أمّا في حالة قوّة الدّولة، فإنّ هذه الأخيرة تستأسد في إحكام قبضتها على المناجم وقطع دابر كلّ من سوّلت له نفسه التّسلط على ما تعتبره الدّولة ثروة وطنيّة لا يجوز المساس بها. في هذا السّياق، يخبرنا ابن عذاري[3] أنّ الخليفة الموحديّ يوسف بن عبد المؤمن جهّز حملة عسكريّة لردع قبيلة واوزكيت الّتي استغلّت منجما من مناجم الفضّة كان يقع في مجالها الجغرافيّ، ورفضت أداء الخمس الواجب عليها للدّولة. وقد أسفرت الحملة عن استرداد المنجم وتحصينه وملئه بالجنود والأسلحة، كتعبير رمزيّ عن حقّ الدّولة في ملكيّة المناجم.

ومع ذلك لم تكن سيطرة الدّولة على المعادن مطلقة، إذ تشير النّوازل الفقهيّة إلى وجود ملكيّة الأفراد أيضا لبعض المناجم، فقد سئل ابن رشد (ت 520 هـ) حول رجل كان له جزء من معدن فضّة يشاركه فيه 16 شريكا قام أحدهم وزعم أنّه وهب له نصيبا في المعدن، واستظهر فيه بعقد هبة على الإشاعة[4]. وهذا دليل قاطع على وجود الملكيّة الفرديّة للمعادن بدل الدّولة المغربيّة.

---

[1] بولقطيب (الحسين)، **المرجع السّابق**، ص 358.

[2] هذا ما يفسر قول الحسن الوزّان عن سكان جبل إيلالة: ((ويتحاربون فيما بينهم من أجل منجم فضّة يوجد في الجبل، ويستغلّه المنتصرون منهم))، انظر: الوزّان، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 96.

[3] ابن عذاري، **المصدر السّابق**، ص 147.

[4] ابن رشد، **فتاوى ابن رشد**، تحقيق المختار التليلي، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت 1987، ج 2، ص 1259-1260.

وفي نصّ للقزويني[1] ما يفيد أن ضخامة تكلفة استخراج معدن الفضّة وتصنيعه ما جعل الدّولة تترك مهمّة استخراجه لبعض الأثرياء، مقابل تخصيص الخمس لها.

وفي مجال الملكيّة الفرديّة للثّروات المعدنيّة أيضا، يزوّدنا ابن خلدون في مقدمته بما يصبّ في اتجاه تملّك بعض الأشخاص لبعض المعادن من خلال مباحثه المهمّة حول شغف بعض النّاس بالبحث عن معادن الذّهب والفضّة وغيرها من المعادن النّفيسة، وهم الّذين يطلق عليهم اسم "الكنزيّين"، ويقصد بهم الأشخاص المولعون بالتّنقيب عن الدّفائن والكنوز بهدف استخراجها من باطن الأرض واستخلاصها لأنفسهم، بعيدا عن أنظار الدّولة. وقد أدرج هذه الطّريقة في ما يسمّيه بـ((المعاش غير الطّبيعيّ))[2]. وفي هذا الصّدد وردت رواية تاريخيّة مفادها أنّ أحد كتّاب الخليفة الموحديّ عبد الواحد الرّشيد أصاب كنزا عندما كان يقوم بإصلاح منزله في مدينة مرّاكش، فرفع المخبرون أمره إلى الخليفة المذكور الّذي كان ردّ فعله متميّزا بالمرونة، إذ اعتبر ذلك هبة وهبه الله إيّاها، ولا يمكن للحاكم أن يزاحمه فيها[3]، متجاوزا بذلك حقّ الدّولة في خمس الكنوز[4]، لكن قد تكون هذه الحالة استثنائيّة لا يمكن أن نؤسّس عليها حكما عامّا.

وعلى كلّ حال، فإن اهتمام الدّولة والرّعية بمسألة المناجم، تؤكد أهمّية الثّروات المعدنيّة في مؤسسة الدّولة من جهة، وفي عقليّة النّاس من جهة أخرى.

وبقدر ما تظلّ مسألة ملكيّة المناجم والمعادن مضببة وغير جليّة في النّصوص المكتوبة، بقدر ما يبقى الغموض يكتنف كذلك الطّرق الّتي كان يتمّ بها التّصرف واستغلال المعادن والمناجم، فالنّصوص تلوذ بالصّمت حول الآلات والتّقنيات المستعملة لتدبير الموارد المعدنيّة وتصنيعها بعد استخراجها من المناجم، ولا تقدم سوى إشارات شاحبة حول وفرة بعض المعادن وجودتها كمعدن الفضّة في تازرارت، والحديد في تامدلت وبجاية، وغيرها من الإشارات السطحيّة الّتي لا تسعف في الوقوف على طريقة الاستغلال الّتي تنجم عنها وفرة الإنتاج أو قلّته، ولا عن معايير الجودة أو الطّريقة الّتي تؤدّي إلى منتوج جيّد، كما أنّها لا تفصح عمّا إذا كانت هناك تقنيّات متقدّمة للرّفع من مستوى إنتاج المواد المصنّعة من المعادن وجودتها.

---

[1] القزويني، **المصدر السّابق**، ص 200.

[2] ابن خلدون، **المقدّمة**، بيروت، دار الفكر، 1981، ص 384.

[3] ابن سعيد، **اختصار القدح المحلى في التّاريخ المحلى**، تحقيق إبراهيم الإبياري ،ط 2، القاهرة – بيروت 1980، ص 127.

[4] قد يكون هذا الخليفة قد سار على رأي الإمام أبو حنيفة في ترك الحرية لإمام حول أخذ الخمس من الركاز أو عدم القيام بذلك. انظر: الماوردي، **المصدر السّابق**، ص 120.

واعتمادا على نصوص شحيحة، سنحاول إلقاء الضّوء على كيفيّة تصنيع بعض المعادن المستخرجة من المناجم. فعند حديثه عن معدن النّحاس بمدينة داي ، يشير الإدريسي إلى أنه نحاس حلو أبيض اللّون ، وأن صياغته كانت تتم بعدة أشكال نذكر منها:

- خلطه ومزاوجته بمعادن أخرى.
- قابليته للتلحيم مع معادن أخرى ، خاصّة مع الفضّة.
- طرقه بهدف عدم التشرح كما كانت تتشرح الأنواع الأخرى من النّحاس.

أما القزويني[1] فيصف ولو بشيء من الغموض طريقة استخراج الفضّة في مدينة زكندر ، حيث كان عدد من العمّال يقومون باستخراج هذا المعدن من أعماق باطن الأرض عن طريق الحفر مقدار عشرين ذراعا ، وتستعمل دواليب الماء حتّى يظهر الطّين ويخرج إلى سطح الأرض ، فيتمّ غسله ، علما أن هذه العمليّة كانت مكلّفة وتتطلّب نفقات باهظة.

فضلا عن ذلك ، ثمة نصوص متأخرة ترجع إلى نهاية العصر الوسيط وبداية الحديث تلقي قبسا من الضّوء على كيفيّة استغلال بعض المعادن كالحديد الّذي تنتجه المنطقة الواقعة في جبل بني سعيد ، حيث جرت الطّريقة أنّ يصفّى هناك ثمّ ينقله التّجار إلى فاس في شكل سبائك ، لأنّ عمّال المعدن في تلك المنطقة يجهلون طريقة تحويله إلى قضبان. أمّا الكمّية الّتي لا تباع فتحوّل إلى آلات كالمجارف والفؤوس والمناجل أو إلى أسلحة[2].

وبخصوص كمّيات الإنتاج وجودتها ، لا نملك أيضا سوى متون نصّية تعد على رؤوس الأصابع ، ويفهم من خلال صيغة النّصّ الّذي ورد عند الإدريسي في سياق حديثه عن وجود معدن الحديد بهذه المدينة أنّها كانت تضمّ عدة مناجم بدليل قوله في صيغة الجمع: ((وبها معادن الحديد الطيّب))[3] ، ممّا ينهض حجّة على تعدّد المناجم وجودتها. نفس الجودة والتّعدد سجلّها الإدريسي[4] أيضا عند ذكره لمعدن الحديد المتوفّر في مدينة بونة الحاليّة إذ ذكر في صيغة الجمع أيضا أن بها ((معادن حديد جيّد)).

ويستشف من مصطلحي "الطيّب" و"الجيّد" المستعملين في النّصّين السّالفين أنّ نوعية الإنتاج كانت جيّدة ، وأن إنتاج الحديد ببجاية كان يتميز بوفرته وجودته.

---

[1] القزويني ، **المصدر السّابق** ، ص 199 - 200.
[2] الوزّان ، **المصدرالسّابق**، ص 268.
[3] الإدريسي ، **المصدر السّابق** ، ص 116.
[4] **المصدر نفسه** ، ص 154.

ولا نستبعد أن العديد من البياضات الّتي سكتت عنها النّصوص المكتوبة تجد تفسيرها في البقايا الأثريّة لتلك المناجم أو بقايا المنتوجات نفسها ، أو من خلال المقارنة والاستنتاج انطلاقا من الإنتاج الحاليّ لبعض المناجم كمنجم عوام في الفترتين المعاصرة والوسيطية حيث قام مهندسو المعادن المعاصرين بأبحاث علميّة بينت أن المنجم المذكور كان ينتج خلال العصر الوسيط ما يناهز 6300 كلغ من الفضّة سنويا[1] ، وإن كانت هذه النتائج والأرقام تبقى في نظرنا مجرد أرقام تقريبيّة.

ولعلّ أقصى ما يمكن استخراجه من ثنايا النّصوص المكتوبة هو زمنيّة استغلال بعض المناجم ومتّى بدأ بالتّقريب ، إذ أن هناك مؤشرات توضّح ما إذا كان استغلال بعض المناجم قد بدأ منذ المرحلة القديمة (دون تحديد واضح للسّنوات أو الحدث المرتبط بذلك)، أو ابتداء من العصر الوسيط ، مع وجود بعض الدلالات الزمنيّة. ويمكن أن نطبّق ذلك من خلال نموذجين:

- **نموذج الاستغلال المنجميّ القديم**، وهو ما يوحي به نصّ الإدريسي حول معدن الرّخام بقرطاجنة حيث يقول إنّ ((الحفر في خرابها لا ينقطع وإخراج الرخام منها لا ينقضي))[2] ، مما يسمح باستشفاف أن زمنيّة استغلال هذا المعدن ترتبط بالعصر القديم ، وهو ما تؤكده الدّراسات الأثريّة.

ومن الرّاجح أيضا أن يكون استغلال منجم الفضّة الواقع في تازرارت على الطّريق الواصلة بين درعة وبلاد السّودان كما أسلفنا الذّكر قد بدأ أيضا في مرحلة ما من مراحل التّاريخ القديم ، شفيعنا في هذا الاستنتاج قول البكري أن ((فيه معدن فضّة قديم غزير المادة))[3]، ومصطلح "قديم" يوحي بأنّ استغلاله يرجع إلى عهود قديمة وليس العصر الوسيط.

- **نموذج الاستغلال المنجميّ في العصر الوسيط** ، وهو ما يجسّده منجم الحديد الواقع في مدينة زكندر جنوب المغرب الّذي ارتبط ظهوره بعصر الموحدين، وهو ما يفهم من كلام أحد المؤرّخين الّذي أشار إليه بقوله: ((وزكندر مدينة صغيرة بسوس بناها يوسف بن عبد المومن سنة 578 هـ على المعدن الّذي ظهر هناك))[4] ، وهو قول يفهم منه أن منجم الحديد السّالف الذّكر اكتشف في عهد الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن. ويتميّز هذا النّصّ بدقته في تحديد سنة ظهور هذا المنجم ، وهي سنة 578 هـ، وإن لم يكشف لنا عن الظّروف الّتي ظهر فيها المنجم أو تمّ خلالها اكتشافه.

[1] R. ROSENBERGER, 1964, op. cit, p. 70.

[2] الإدريسي ، المصدر السّابق ، ص 150.

[3] المصدر نفسه ، ص 161.

[4] العبّاس بن إبراهيم ، المصدر السّابق ، ج 8، ص 232.

وبالمثل، تكشف رواية الحسن الوزّان[1] حول منجم للحديد بمدينة عوام أن بداية استغلاله ارتبطت بعهد الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي الّذي ((لاحظ وجود منجم حديد هناك يتردّد النّاس عليه كثيرا))، فأقدم على بناء تلك المدينة. بيد أن هذه الرّواية يشوبها التّشويش والاضطراب، إذ من المعروف أن منجم عوام كان ينتج الفضّة، ويقع في جبال فازاز بمقربة من مدينة خنيفرة، وليس على ضفة نهر أبي رقراق كما ورد في الرّواية. كما أن الوزّان يشير إلى أنّ الخليفة الموحدي عبد المومن السّالف الذّكر كان معاصرا له، وهو ما يناقض الواقع التّاريخيّ.

ثمّة معطى آخر تكشف عنه النّصوص المكتوبة، ويتمثل في نشأة ما يمكن أن نسمّيه بالمدن أو القرى العماليّة المنجميّة الّتي فرضت الظّروف على عمّال المناجم الإقامة الدائمة فيها لمباشرة استخراج المعدن بشكل يوميّ، لذلك دأب العمّال على الهجرة إليها، والإقامة فيها، وهو ما يستشف من نصّ الحسن الوزّان. فعند حديثه عن المنطقة الّتي يوجد بها معدن الحديد في جبل بني سعيد في شمال المغرب ذكر أنّ ((لكل عامل في المعدن داره قرب المنجم مع ماشيته ومعمله الّذي يصفي فيه الحديد))[2]. وفي نفس المنحى يذكر عن قرية أمجاو الواقعة على نحو عشرة أميال من مدينة تزوطة أنّ في الجبال المجاورة لها ((مناجم حديد يعمر العمّال المشتغلون فيها العديد من المداشر والقرى))[3].

وفي السّياق ذاته ورد عند عبد الواحد المرّاكشي[4] وهو بصدد حديثه عن مدينة زجندر الواقعة في جنوب المغرب الأقصى أن ساكنتها كانوا من العمّال الّذين يستخرجون معدن الفضّة بها. ومن الرّاجح أن يكون عدد العمّال المنجميّين بها كبيرا بدليل ما جاء في إحدى الرّوايات أنّ ((فيها خلق كثير يعملون أبدا))[5].

ثالثا - "حرب المناجم" والصّراع حول المواقع المنجميّة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط

إنّ استقراء كتب الجغرافيا والرّحلات، فضلا عن بعض النّصوص المتناثرة في كتب النّوازل الفقهيّة وبعض المصنفات التّاريخيّة على قلّتها، تبرز أهمّية المعادن ببلاد المغرب؛ فرغم ندرة معدن الذّهب، كانت هذه المنطقة - كما تمّ تبيانه سلفا - تتوفر على مناجم معدنيّة هامّة مثل الفضّة والنّحاس والحديد والياقوت والملح، فضلا عن معادن أخرى، مما جعلها محط أنظار التّجّار والقوى الدّوليّة الاقتصاديّة الّتي راحت تبحث عن إقامة علاقات تبادليّة معها نظرا

---

[1] الوزّان، المصدر السّابق، ص 161.
[2] المصدر نفسه، ج 1، ص 268.
[3] المصدر نفسه، ص 267.
[4] المرّاكشي، المصدر السّابق، ص 509.
[5] القزويني، المصدر السّابق، ص 199.

لاحتياجها لثرواتها المعدنيّة[1]. ولعلّ وفرة هذه الثروات المعدنيّة ما حدّت بـ "روزنبرجي"[2] إلى الجزم بأنّها كانت وراء ميلاد القرون الذهبيّة لإفريقيا الشماليّة خلال القرنين 12 و 13 م.

تأسيسا على ذلك ، ليس من الصّدفة أن يحتدم الصّراع من أجل السّيطرة على المناجم المعدنيّة بين مختلف القوى السّياسيّة والاجتماعيّة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط ، ومن ثمّ لا يمكن إلا أن نساير الباحث بولقطيب حول إمكانيّة تجاوز النّظرية المفسّرة لقيام الدّول بالمغرب خلال العصر الوسيط ، والصّراعات السّياسيّة الّتي رافقتها ، بالرّغبة في السّيطرة على الطّرق التّجاريّة ، ومن ثمّ يبدو أن رؤية تلك الصّراعات بمنظور التّنافس والهيمنة على المناجم ينطوي أيضا على كثير من المصداقية ، ويشكّل مقاربة من المقاربات المفسّرة لتاريخ بلاد المغرب.

في هذا السّياق يستوقفنا نصّ هامّ ورد عند الحسن الوزّان وهو بصدد وصف جبل إيلالن يقول فيه عن ساكنته: ((وسكّانه نبلاء شجعان عندهم خيول كثيرة ويتحاربون فيما بينهم باستمرار من أجل منجم فضّة يوجد في الجبل ، ويستغلّه المنتصرون منهم))[3].

يحمل هذا النّصّ مغزى عميقا في الدّلالة على أن علاقة التّوتر بين سكّان المنطقة الواحدة كانت تحكمها الرغبة في السّيطرة على منجم الفضّة ، وأن الطّرف الغالب كان يفرض حقّه في استغلال ذلك المنجم.

وبهدف توضيح انطباق علاقة المناجم بقيام الدّول والصّراعات السّياسيّة القائمة بين مختلف القوى السّياسيّة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط ، نحاول أن نقدّم ولو في خطوط عريضة بعض النّماذج الّتي تعكس أهميّة المناجم المعدنيّة في تشكيل الخارطة السّياسيّة والتّحالفات القبليّة بها.

1- النّمودج الأوّل : إمارة برغواطة وعلاقتها بالمعادن

شملت هذه الإمارة إقليم تامسنا الّذي يمتدّ من أمّ الرّبيع جنوبا إلى أبي رقراق شمالا ، ومن البحر المحيط غربا إلى الأطلس شرقا. وإذا كان المجال الزّراعيّ قد أعطى لهذه الإمارة قوّتها الاقتصاديّة ومن ثم السّياسيّة[4] ، فإن احتواء مجالها الطّبيعيّ على مناجم معدنيّة يفسر كذلك بما

---

[1]- انظر:

M. LOMBORD, 1974, *Les minéraux dans l'ancien monde*, Paris, Lahay p. 234.

[2] R. ROSENBERGER, 1964, op. cit, pp. 76-77.

[3] الوزّان ، المصدرالسّابق ، ج 1 ، ص 96.

[4] الوزّان ، المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 157 (وصف مدينة النخيلة بإقليم تامسنا)

كسبته هذه الإمارة من قوّة اقتصاديّة وسياسيّة ؛ وحسبنا أنّه كان يضمّ أكبر منجم للفضّة وهو جبل عوام ، فضلا عن المنجم الحديديّ الموجود في أبيستار[1] ونظيره الواقع في مدينة أدندون كما سبق الذّكر[2] ، مما يفسر استمرار وجود هذه الإمارة – بقوّتها الاقتصاديّة النّاجمة عن وفرة المعادن - إلى غاية القرن 7 هـ / 13 م صامدة أمام هجومات كل الدّول المتعاقبة على حكم بلاد المغرب من أدارسة ومرابطين وموحدين.

ومن الرّاجح أن استراتيجية الدّولة الإدريسيّة قامت على أساس حيازة مناجم الفضّة والحديد الّتي كانت تحت يد إمارة برغواطة لإضعافها اقتصاديّا والإطاحة بها والقضاء عليها ، لذلك بمجرّد ما بدأ تأسيس هذه الدّولة ، توجّهت أهداف الأمير إدريس الأوّل إلى غزو منطقتي تادلة وجبل عوام اللذان يضمان معدني الحديد والفضّة[3] لتدعيم دولته الناشئة وتزويدها بمقوّماتها الاقتصاديّة.

2- النّموذج الثّاني: إمارة بني مدرار وعلاقتها بالمناجم

للدّلالة على الارتباط بين قوّة إمارة بني مدرار وتحكّمها في المواقع المنجميّة ، نورد نصّا لابن الفقيه يقول فيه: ((وفي يد الخارجيّ الصّفريّ مدينة كبيرة تدعى درعة فيها معدن الفضّة))[3] ، وهو نصّ يوضح بالملموس كيف اكتسبت إمارة بني مدرار- وهي إمارة من إمارات الخوارج - قوّتها من خلال وضع يدها على هذا المنجم الهامّ.

وبالمثل فإن تأسيس هذه الإمارة من طرف مدرار الصّفريّ الّذي كان يحترف الحدادة ، ويبيع منتجاتها في الأسواق الّتي كانت رائجة بها[4] ، مؤشر على أهمية التّحكّم في منجم الحديد ودوره في التّمهيد لقيام الدّول وقوّتها.

وإذا كان مؤسس إمارة بني مدرار قد احترف الحدادة ، فإنّ الأفراد الّذين تعاقبوا على الحكم بعده أولوا عنايتهم للمعادن سواء عن طريق الاستغلال أو المبادلات التجاريّة ، وهذا ما يفسّر بناء أحد الأمراء ويدعى اليسع أبو منصور بن أبي القاسم سور سجلماسة وفتحه لاثني عشر بابا ، صنع ثمانية منها من معدن الحديد الخالص[5]. وإمعانا في سيطرة بني مدرار على عائدات المناجم ، تشدّد

---

[1] المرّاكشي ، المصدر السّابق ، ص 509

[2] الوزّان ، المصدر السّابق ، ج 1 ، ص 158

[3] أبو الفداء ، المصدر السّابق ، ص 80.

[4] الاستبصار ، ص 201.

[5] البكري ، المصدر السّابق ، ص 148.

أحد أمرائهم ويدعى أبو المنتصر اليسع في فرض ضريبة مكوّنة من نسبة الخمس عن المعادن الّتي كان يستخرجها أهل درعة[1].

وإذا أضفنا إلى هذين المعدنين وجود معدن الذّهب بسجلماسة عاصمة الإمارة المذكورة، والّتي يشير صاحب الاستبصار إلى أنّ يهودها كانوا يقومون باستخراجه،[2] أمكن فهم الصّراعات الّتي قامت بين مختلف القوى السّياسيّة للسّيطرة على مدينة سجلماسة.

3- النّموذج الثّالث: الدّولة المرابطيّة وعلاقتها بالطّريق المنجميّ

إن استحضار ظروف قيام الدّولة المرابطيّة يؤكّد بالملموس أنّ استراتيجيتها قامت على أساس السّيطرة على المدن الّتي هي مناطق عبور لتجّار الشّمال والجنوب، وهي مناطق غنيّة بالمناجم في نفس الوقت. ولا أدلّ على هذا التّلازم بين المدن التجاريّة والمعدنيّة الّتي سيطر عليها المرابطون أنّ من بين هذه المدن التّجاريّة مثل سجلماسة، كانت تعبر القوافل التجاريّة محمّلة بالمواد المعدنيّة كالنّحاس والأحجار وآلات الحديد والملح والأصداف.[3]

ومن خلال تتبع خطّ سير الجيش المرابطيّ بعد تمهيد منطقة الصّحراء، يتضح مصداقية هذه الفرضية، فبمجرد الانتهاء من توحيد القبائل الصّحراوية تحت طاعته، خاطبهم عبد الله بن ياسين داعية المرابطين بقوله: "قد فتحتم ما كان أمامكم وستفتحون إن شاء الله ما وراءكم، فأمرهم بالخروج من الصّحراء إلى سجلماسة ودرعة"[4]. وتركيز الإستراتيجية العسكريّة المرابطيّة على هاتين المنطقتين يفسر بموقعهما المتحكّم في تجارة السّودان، وفي نفس الوقت يعطي الدليل على حضور هاجس السّيطرة على المناجم المعدنيّة، بدليل ما تزخر به المدينتان من مناجم الذّهب والفضّة والحديد كما أسلفنا الذّكر، خاصّة أن الحديد كان ضروريا لصناعة الأسلحة الّتي يحتاجها الجيش المرابطيّ لإتمام فتحه لبلاد المغرب.

وبعد إتمام السيطرة على هاتين المدينتين المنجميتيّن، اتجهت جحافل المرابطين نحو مناطق جزولة وتارودانت. ودون إعادة استعراض ما تزخر به المنطقتان من معادن، نستطيع التّأكيد على رغبة المرابطين في السّيطرة على مناجمها لتنشيط اقتصادها، ولاغرو فإن مجمل الصّادرات المعدنيّة من بلاد المغرب نحو بلاد السّودان كانت تتكوّن من المواد المعدنيّة، خاصّة المصنوعات النحاسيّة، مما أسفر عن نهضة تجاريّة وتبادليّة، حتّى أن موريس لومبار أكدّ أن غنى

---

[1] البكري، المصدر السّابق، ص 150.
[2] الاستبصار، ص 202.
[3] الادريسي، المصدر السّابق، ص.83.
[4] ابن عذاري، المصدر السّابق، ج 4، ص 13.

الجنوب المغربيّ بالمعادن كان وراء تدفق التّجّار المسيحيّين من الضّفة الشّماليّة لأسواقه ابتداء من القرن 7 هـ / 13 م[1].

يستشف من هذه القرائن أنّ النّشاط التجاريّ في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط كان يعتمد على المعادن، وهو ما يفسر اتجاه المرابطين في حملاتهم العسكريّة نحو المناطق الغنيّة بالمناجم المعدنيّة الّتي كانت تعتبر مفتاح التبادل مع تلك الشعوب[2].

وعندما كانت دولة المرابطين تواجه هجمات الموحدين، فإن هؤلاء سعوا بدورهم إلى الاستيلاء على المدن والمناطق المعدنيّة كمنجم الحديد في أغبار الّذي كان المهدي بن تومرت يذوّب فيه الحديد ومنجم زجندر لإنتاج الفضّة. ويمكن القول بصفة عامة إن سقوط المرابطين بدأ مع استيلاء الموحدين على جزء من المناجم في الأطلس الصّغير وقسم من الأطلس الكبير.

وبعد هذه البداية الموفقة للموحدين، اتجهوا صوب مناجم السوس خاصّة إيجلي وورززات و زاكورة وغيرها من المناطق المنجميّة، واستطاعوا أن يكسبوا ودّ مجموعة من القبائل السوسيّة، مما يعني رغبتهم في الاستيلاء على مناجم سوس وإمكانية تسخيرها في الإطاحة بالدّول المرابطيّة، وهو ما تأتى لهم عندما اتجهوا نحو الأطلس المتوسط، خاصّة مدن داي وفازاز وفاس ومكناس من أجل وضع اليد على مناجم المناطق الأطلسيّة، ومنها جبل عوام الّذي يضم أهمذ منجم لإنتاج الفضّة[3]، والنّحاس الّذي تزخر به مدينة داي كما أسلفنا الذّكر.

ولا شكّ أنّ إحكام الموحدين قبضتهم على فاس الّتي كانت مركز صناعة النّحاس الأصفر الّذي يصدر منها نحو الآفاق، ومكناسة الّتي كان يوجد بالقرب منها معدن الحديد، يعني أن إتمام سيطرتهم على بلاد المغرب قد بدأ يتحقق، ولم يبق لهم سوى بعض المناطق المنجميّة كتدغة، وهي مدينة صغيرة، ولكنّها كانت مخزنا للفضّة ومركزا لسكّ العملة الفضيّة منذ عهد الأدارسة. وبعد استيلائهم عليها، بدأوا بسكّ عملتهم منذ سنة 1145 م، أي قبل قيام دولتهم رسميّا في السّنة الموالية. ولاغرو فقد عثر على دينار موحديّ ضرب بتدغة في هذه السّنة يحمل اسم المهديّ بن تومرت[4]. بعد ذلك فكّر الموحدون في الاتجاه نحو الشّمال الشّرقيّ، خاصّة ممرّ تازة، وقد سبق

---

[1] M. Lombard, 1974, *op. cit*, p. 234.

[2] بولقطيب (الحسين)، المرجع السّابق، ص 347.

[3] عن اتجاه حملة الموحدين ضدّ المرابطين في الأطلس وتتبعهم خطّ مواقع المناجم، انظر البيدق، المصدر السّابق، ص 49 وما بعدها. وانظر أيضا:

R. ROSENBERGER, 1964, op. cit, pp. 58-59.

[4] بولقطيب (الحسين)، المرجع نفسه، ص 352.

تأكيد أهمية منجم الذّهب في هذه المنطقة ، ثمّ اتجهوا إلى منطقتي تمسمان ومليلية المعروفتين بمناجم الحديد ليحكموا سيطرتهم على المناطق الشّرقيّة من المغرب الأقصى.

والحاصل أنّ استراتيجية الموحدين في القضاء على الدّولة المرابطيّة تمثلت في السّيطرة على المجال المعدنيّ الّذي يشكل بدوره مجالا تجاريّا ، فنجحوا في الاستحواذ على "طريق المناجم" ، وبذلك قضوا نهائيّا على دولة المرابطين ، مما يؤكد أهمّية البحث في موضوع المناجم كأداة لتفسير قيام الدّول وسقوطها ببلاد المغرب.

ويبدو في ختام هذه الدّراسة ضرورة التّأكيد على أنّ النّصّ المكتوب يسمح بالإجابة عن بعض التساؤلات الّتي يطرحها ملف الثروات المنجميّة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط ، بيد أنّ هذا الملف سيظلّ ملفا علميّا مفتوحا ، وحافلا بالأسئلة العالقة والمتجدّدة ، ومن ثمّ لا بد من تضافر النّصوص المكتوبة والأبحاث الأثريّة لفكّ الألغاز الّتي تحيط به ، ولثم الثغرات التي تتخلله ، وصولا إلى نتائج أكثر عمقا في مجال الدّراسات التّاريخيّة.